

الكلمة الافتتاحية للسيدة آمنة بوعياش
رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

المؤتمر الدولي حول ممارسات الآليات الوطنية للوقاية من
التعذيب (23-24 يونيو 2023)

مراكش، الجمعة 24 يونيو 2023

السيد Joseph wittal رئيس لجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية في غانا،
السيد رئيس الجلسة

السيد Andrew christofell Nissen، عضو لجنة حقوق الإنسان/الآلية الوطنية
للوفاية من التعذيب بجنوب إفريقيا، شريك المجلس الوطني لحقوق الإنسان

السيد Remy Nogoy رئيس اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

السيد Mohammed Dkhissi المدير المركزي للشرطة القضائية بالمديرية العامة
للأمن الوطني في المملكة المغربية

السيد ممثل اللجنة الفرعية لمنع التعذيب التابعة للأمم المتحدة

السيدات والسادة، زملائي وزميلاتي رؤساء بالمؤسسات الوطنية

الصديقات والأصدقاء؛

اسمحوا لي أولاً، أن أرحب بكن وبكم، باسم المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان بجنوب إفريقيا، في هذا المؤتمر الدولي حول ممارسات الآليات الوطنية الإفريقية للوقاية من التعذيب، في مدينة مراكش، التي تتحول إلى عاصمة أخرى إفريقية للفعل الحقوقي، لطالما كانت، هذه المدينة محجاً، لمبادرات وديناميات حقوقية، يتواصل صداها في مختلف الأقطار. وهذا ما نطمح إليه اليوم أيضاً بكل تأكيد.

أمل أن تتمكنوا أثناء مقامكم معنا من التعرف أكثر عليها واستكشاف معالمها الثقافية والتراثية الضاربة في التاريخ، لوطن يطمح، دائماً لاستشراف المستقبل وأفاقه.

لقد اخترنا مع زملائنا في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بجنوب إفريقيا تنظيم هذا المؤتمر الدولي، بهدف تقاسم وجهات نظر مختلف الفاعلين وتلاقحها وإغنائها، من أجل فعل متسق ومهيكل للوقاية من التعذيب ومكافحة مختلف أشكاله وضروبه.

نود اليوم أن نتقاسم هذه اللحظة، التي تحمل رمزية ودلالات حقوقية قوية، تشارك فيها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تضطلع بولاية الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب في قارتنا الإفريقية والآليات الوطنية المحدثة خارج إطار هذه المؤسسات، فضلاً عن مشاركة رئيس اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والمفوضية السامية لحقوق الإنسان واللجنة

الفرعية ومنظمات دولية فاعلة في مجال الوقاية، ومغاربة رفعي المستوى، مسؤولين عن مراكز الحرمان من الحرية. وهو ما يعكس رغبتنا جميعا والتزامنا المتواصل في وضع وتكريس مقاربة وقائية مثلى، تقوم بالأساس على تبادل الممارسات الفضلى، على النحو المتوخى في البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

اسمحوا لي، بالتذكير، أن المملكة المغربية توجت في دجنبر 2019 بأعلى تصنيف تمنحه اللجنة الأممية المعنية بحقوق الإنسان، نظير أعمال توصياتها، ضمن لائحة خمس دول؛ على الدرجة "أ"، وهي مرادف لفعل حقيقي وكبير "significant action" في التتبع والإعمال الفعلي لتوصيات الهيئة الأممية، وذلك لاعتماد المملكة، حينها، لقانون إعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان وإحداثه للآلية الوطنية للوقاية من التعذيب.

لقد شكلت، السيدات والسادة، مصادقة المملكة المغربية على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، تتويجا لمسار قوي وتعبئة كبيرة للمجتمع المدني المغربي ولترافع حثيث لدى المؤسسات التنفيذية والتشريعية، كانت ضمن دعوماته الرئيسية أيضا توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وتوصية فتح جميع أماكن الحرمان من الحرية أمام الزيارات والمراقبة المستقلة. وهو أحد التزامات البروتوكول الاختياري،

على المستوى الشخصي، لا أخفي عليكم، وأنا رئيسة اليوم لهذه المؤسسة الوطنية الوقائية والحمائية، المتكاملة والمتسقة، (لا أخفي عليكم) اعتزازي بهذا المسار الداخلي الوطني، الذي كنت من المساهمين فيه، ذلك انه سنة 2009، بصفتي رئيسة للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، بادرت إلى ترصيد الترافع الجماعي وتنسيق عمل مجموعة ضمت 20 منظمة غير حكومية مغربية تعنى بحقوق الإنسان، اشتغلت على مدى سنة كاملة تقريباً من أجل الدفع بالمصادقة على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب.

لقد كان النموذج الأمثل للآلية الوطنية للوقاية من التعذيب بالمغرب واحداً من أبرز النقاشات التي خضناها وتفاعلنا بشأنها. وأتذكر اليوم وأنا ألقى هذه الكلمة، تلك النقاشات الجادة والمهمة التي أثمرت في نهاية المطاف، اختيار النموذج الحالي للآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، ضمن ولاية شاملة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

لقد دافعت شخصياً، قبل 15 سنة من الآن، عن خيار احتضان المؤسسة الوطنية لولاية الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، خاصة أن من اختصاصات المؤسسة الوطنية كانت آنذاك، زيارة أماكن الحرمان من الحرية وصياغة التقارير التي تتضمن ملاحظاتها وخلصاتها

لقد شاءت الاقدار والصدف، أن يتم تنصيب الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان وأنا على رأس هذه المؤسسة الاستراتيجية، التي خلدت الشهر الماضي الذكرى 33 لإحداثها.

لقد سبق لي، الحضور الكريم، التأكيد في إحدى لقاءاتي السابقة، بصفتي رئيسة للمجلس، أن الأجراء الفعلية والفعالة للآلية الوطنية للوقاية من التعذيب ضمن هيكله، مسار مستمر يحتاج إلى تعزيز آلياته وأشكاله بشكل متواصل، وفقا لمقاربة يكمل بعضها البعض، تحظى بأولوية قصوى في أهدافنا وتحضر بشكل عرضاني في فعلنا الحقوقي، الحمائي والوقائي.

وهذا، ما يتماشى تماما مع المبادرات والإجراءات الأخرى التي يتخذها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار مقاربتة القائمة على ثلاث ركائز أساسية: الوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان، حماية الضحايا والنهوض بثقافة حقوق الإنسان.

على هذا النحو، وفي سياق أعمال هذه المقاربة الاستراتيجية، لم نتردد في القيام بأول زيارة للآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، خلال أول فترات الحجر الصحي لجائحة كوفيد 19.

لقد قررنا، حينها أن نكون بالضرورة في أماكن الحرمان من الحرية والتأكد من أن تدابير الوقاية والرعاية الصحية للأشخاص مكفولة ومضمونة أيضاً في هذه الأماكن المغلقة.

بهذه المناسبة أتوجه بالشكر مرة أخرى لزميلي منسق الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب وفريق العمل، الذين استجابوا لهذه الأولوية وانطلقت أولى الزيارات لمراكز الحرمان من الحرية في ظرف خاص، لا تخفى عليكم جميعاً حيثياته وتجلياته.

إذن، المقاربة التي يقترحها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مبنية على التكامل، بين الفعل الوقائي والحماي والنهوض، والتي تبقى دائماً وأبداً، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، أولوية قصوى، وتحضر بشكل عرضاني وأفقي في فعلنا الحقوقي.

وأذكر في هذا السياق، بالاتفاقية الإطار للشراكة والتعاون المؤسساتي الموقعة في شتنبر 2022 بين المجلس الوطني والمديرية العامة للأمن الوطني. إنها اتفاقية "متفردة" وغير مسبوقة في عملنا الحقوقي، لإعمال مهام الوقاية وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها. مقتضيات هذه الاتفاقية، تضع حقوق الإنسان، كبعد استراتيجي وركيزة أساسية في برامج تكوين أطر وموظفي لمؤسسة المعنية بمراكز الحرمان من الحرية.

وأود ان أذكر، بالتعاون المثمر، كذلك مع الدرك الملكي وإدارة المؤسسات السجنية، وأحيي هنا حضورهم، وسنستمع لمساهماتهم معنا في هذا المؤتمر الدولي.

استراتيجيتنا بالمجلس، تدعم، دون شك، اختيارنا لبناء قاعدة وأسس مشتركة للوقاية من التعذيب ومكافحة أي شكل من أشكاله وضروبه.

إننا على إدراك ووعي تام، بحجم الجهود التي يتعين علينا بذلها والتحديات التي علينا مواجهتها، أمام كل ما من شأنه تقويض الكرامة الإنسانية المتأصلة.

إن تجربتنا، كما ستلاحظون من خلال تصفح الكتيب الذي وافيناكم به، توضح أن عملية إحداث آلية للوقاية من التعذيب هي مسلسل قد يستغرق وقتًا ومثابرة مستمرة للوصول إلى نتائج مرضية.

وأود أن أشدد في هذا الصدد، أنه بالرغم، من النتائج الكمية والنوعية التي حققناها، فإننا ندرك تمام الإدراك، أنه لا يزال أمامنا الكثير للقيام به من أجل بلورة إنجازات ترقى إلى مستوى طموحاتنا.

الحديث عن الوقاية من التعذيب، السيدات والسادة، وسننكب خلال يومين، على ممارسات الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب في إفريقيا، يعني كذلك، الحديث عن الاكراهات التي تطرحها والقضايا التي تثيرها، فلا يمكن الاقتصار فقط على مجرد التوثيق ، بل كذلك، استخلاص الدروس الملموسة والعملية من تجارب بعضنا البعض، بما في ذلك الآليات الوطنية القائمة أو تلك التي في طور التكوين، والتمعن في استنتاجاتنا والعمل على تحويلها إلى إجراءات ملموسة.

العمل الوقائي هو، قبل كل شيء، عمل يقوم على الملاحظة ويسعى إلى تحويل خلاصاتها إلى معرفة قيمة وتدابير ملموسة، ونعتقد أنه من اللازم له أيضاً أن يستشرف التوجهات المستقبلية والتحديات المحتملة ويصوغ الفرضيات ويبتكر تدابير مستجدة لإيجاد الحلول الملائمة.

لا نتوقف عن مسائلة أنفسنا، وباستمرار عن أمثل الطرق لإنجاح الإصلاحات الهادفة لمكافحة التعذيب والوقاية منه. هل يجب أن نقتصر في هذا المسعى على الإطار المعياري، سواء الوطني أو الدولي؟ بالتأكيد، الحضور الكريم، لن أنقص بأي شكل من الأشكال من هذه الأولوية، لكن ليس ذلك وحده فقط.

إن الأمر يرتبط أيضاً، بالنسبة إلينا، بقدرتنا على بناء إطار مشترك لالتزام إنساني، يتمثل في عدم قبول التعذيب أو المعاملة

القاسية أو اللاإنسانية والمهينة أو التسامح مع أي شكل من أشكاله أو ضروبه.

مجال عملنا هذا محفوف بالشكوك، خاصة وأن المخاطر المعهودة مازالت قائمة، مع بروز أخرى جديدة، مما يفرض علينا تطوير مناهجنا وطرق اشتغالنا. وعلينا، في هذا الإطار، طرح العديد من الأسئلة:

هل نجحنا في الحد من ممارسات التعذيب وسوء المعاملة؟ وإلى أي مدى؟ هل نجحنا في التأثير إيجابيا على النظم القانونية والممارسات السائدة في كل بلد من بلداننا، وفي قارتنا؟ هل استطعنا التصدي بفعالية للتحديات الناشئة؟

ب طرح هذه الأسئلة، سنتمكن من وضع الأسس لتفكير موسع وبناء مستقبل الوقاية من التعذيب في قارتنا.

هذه قناعاتي، السيدات والسادة، وقاعدة مشتركة بين مختلف الفاعلين، وإن اختلفت آليات الأعمال.

يتسم التعاون بين الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب بأهمية قصوى، لأن الإشكاليات التي يتعين علينا مواجهتها اليوم تكتسي في معظمها طابعاً كونياً ومشاركياً، فمن الحكمة تدارس سبل مأسسة عمليات التشاور والتواصل بيننا وضمان استدامتها من أجل الاستفادة من كل الممارسات الفضلى التي تزخر بها قارتنا.

بغرض ذلك، نقترح إحداث شبكة للآليات الوطنية الأفريقية للوقاية التعذيب، تكون مهمتها تبادل جميع الخبرات وتحليل المقاربات، الاستفادة من جميع الممارسات الفضلى، وتطوير المبادرات وضمان استدامتها على المدى الطويل، بما يسمح بتجاوز المقاربات التي تنبني على عقد اجتماعات دورية فقط قد تتلاشى مخرجاتها بمرور الوقت.

إن إحداث الشبكة هو التزام قوي منا جميعاً، أولاً بالعمل معاً بشكل وثيق لتحقيق النتائج المرجوة، وتطوير تفاعلنا المشترك وتقديم توصياتنا لمختلف الآليات الإفريقية والأممية المعنية بحقوق الإنسان.

اسمحوا لي في الأخير، أن أشدد على أن الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب ضمن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، هو فعل حقوقي، نطمح أن يكون أساس منظومة بنيتها مع مختلف

الشركاء، الوطنيين والإقليميين والدوليين، في إطار سياسة لا تسامح فيها، على الإطلاق، مع التعذيب ومختلف ضروبه.

هدفنا الأسمى تكريس تملك مختلف الفاعلين لثقافة ZERO TOLERANCE واقصد بها عدم السماح أو التسامح مع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

اننا سنسعى، كذلك، كمؤسسات وطنية، تبني مقاربة مشتركة للعمل معاً لعدم التسامح مع التعذيب بقارتنا

شكرا لكم